

تأكيد رغبة النظام في استغلال السد لأغراض سياسية أدت إلى تدمير المواقع الأثرية، وتهجير أهلها، وكشف تقصير السلطة في نشر دراسات باللغة العربية عن هذه المواقع.

ثانيًا: المقدمة

تعد منطقة وادي الفرات في سورية من أكثر المناطق أهمية في العالم، وذلك لما تحويه من مواقع أثرية، أكدت الحفريات الأثرية التي قامت بها البعثات في حوض الفرات عراققة هذه الأرض، وغزارة التراث الحضاري فيها، ولعل نتائج هذه الحفريات مثلت مفاجأة وثورة على الأعراف التاريخية التي كانت سائدة، فلقد اكتشفت آثار منشآت معمارية ترجع إلى الثاني عشر قبل الميلاد أي إلى الثقافة النطوفية أو العصر الذي يعد مرحلة أخيرة من العصر الميزوليتي، وقد أسهم نهر الفرات في نشر الحضارات من خلال حضارة (أوروك) على امتداد مجرى النهر في عالم تطورت فيه العلاقات الاقتصادية بسرعة وتكامل، إضافة إلى المياه التي كانت تمهد لنشوء زراعة مروية من خلال جر المياه بالأقنية التي أتقن حفرها وتنظيمها إنسان تلك المنطقة.

لم يكن نشوء المدن في المشرق العربي القديم ظاهرة فجائية أو عارضة بل توجد مظاهر حضارية عدة تضافرت لتكوينها، يأتي في مقدمتها فائض الإنتاج، وتطور وسائل العمل الزراعي الذي حفز على التعدين، ونمو الصناعات، واختراع المحراث والعجلة والعربة، ما مثل عوامل مهمة عجلت في الوصول إلى مرحلة الانقلاب الحضري، حيث ((بذلت جهود في النصف الأول من القرن العشرين لاكتشاف هذه المواقع من قبل علماء الآثار الأجانب كان الهدف والغاية منها هو الوقوف على تاريخ هذه المنطقة، ومعرفة الأسباب التي أدت وخلقت تلك الطفرة الاقتصادية، التي دفعت الانسان من حياة الصيد والالتقاط، إلى الاعتماد على الزراعة، وتربية الماشية في سبيل تأمين سبل العيش، ومع ذلك فإنه من الأكيد حقًا أنّ هذا التحول قد سبقته هزات ثقافية وأيديولوجية شملت كامل المنطقة))⁽²⁾.

المواقع الأثرية المغمورة في مياه سد الفرات

بين السياسات الحكومية وبعثات التنقيب الأجنبية

حسن عبد الله الخلف⁽¹⁾

أولًا: ملخص البحث

في سبعينيات القرن العشرين أنجز نظام الأسد مشروع سد الفرات، فغمرت مياه بحيرة السد (الأسد) أراضي واسعة في ريفي كل من محافظة الرقة وحلب، الأمر الذي تسبب في غمر عشرات المواقع الأثرية، ولطالما كان يُنظر إلى سد الفرات على أنه مشروع يُسهم في تطوير المنطقة، لكن ما قاد إليه فعلاً هو تدمير المواقع الأثرية، وتشريد السوريين، واقتلاعهم من جذورهم حتى أطلق عليهم اسم المغمورين، وأدى تعامل السلطة الحاكمة مع مشكلة الغمر إلى مأساة إنسانية ما تزال آثارها قائمة حتى اليوم. لقد عانت منطقة سد الفرات إهمالاً متعمداً قبل غمرها في مستوى الإجراءات الرسمية الواجب اتخاذها للحيلولة دون غمرها بمياه السد في مرحلة التخطيط، وبعده، لم تعالج دراسات السلطة المشكلة، وأدى الإهمال إلى غياب التوثيق الصحيح الواجب اتباعه حيال هذه الكنوز التاريخية، وتجاهلت سلطة البعث والبعثات الأجنبية المجتمعات المحلية السورية صاحبة هذا التراث من خلال عدم نشر المكتشفات الأثرية باللغة العربية بصورة تحقق الترابط بين التراث وأصحابه.

يهدف هذا البحث من خلال اعتماده المنهج الوصفي التحليلي إلى تسليط الضوء على السياسات الحكومية التي اتبعتها نظام الأسد تجاه المواقع الأثرية، وتعاطي البعثات الأثرية الأجنبية مع المواقع المغمورة، وخُصّص البحث إلى

(2) جاك كوفان، الوحدة الحضارية في بلاد الشام، قاسم طوير (مترجمًا)، ط1، (دمشق: وزارة الثقافة 1984)، ص12.

(1) صحافي سوري مقيم في ألمانيا.

السياسية التي تهدف إلى تدمير التراث الثقافي السوري، وتسويق نفسه للخارج من خلال دعوته منظمة اليونسكو إلى إنقاذ تراث المنطقة في الساعات الأخيرة من تشكل مياه البحيرة التي أطلق اسمه عليها.

ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على تلك المواقع والتلال الأثرية التي غمرتها مياه بحيرة سد الفرات (الأسد)، وإبراز أهميتها التاريخية والأثرية، وإلى تحليل تعامل السلطة السورية مع تلك التلال والمواقع والأثار قبل غمرها بمياه البحيرة، ومن ثم خلال الحملات الإنقاذية اللاحقة التي فرطت بنصف الأثار المكتشفة من خلال تطبيق المرسوم التشريعي رقم 295 الذي نصّت المادة الأولى منه على ما يأتي: خلافاً لأحكام المادة 52/ من المرسوم التشريعي رقم 2/ رقم 222/ تاريخ 10/26/1963م ((يجوز منح بعثات التنقيب الأجنبية التي سيجري الترخيص لها بالعمل في المواقع الأثرية التي ستغمرها مياه سد الفرات اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا المرسوم نصف الأثار المنقولة المكتشفة)). ويهدف البحث ثالثاً وأخيراً إلى كشف مصير تلك الأثار من خلال العودة إلى تقارير عنها أسهمت فيها حوالى (24) بعثة أثرية من ثماني دول أوروبية وأميركية. وسيعمل البحث على الإسهام في سد ثغرة في الدراسات باللغة العربية عن هذه الأثار في عدد من النصوص المتفرقة، العربية والمترجمة - سيعود إليها البحث، وسيحللها، ويقرؤها نقدياً - ليس ثمة دراسات موسعة أو خاصة بتلك الأثار، وبما حصل لها قبل بناء السد، وبعده، وبما ورد في التقارير الخاصة بالتنقيب الأثري ذات العلاقة بموضوع البحث.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال ما توافر من المصادر والمراجع والدوريات العربية والأجنبية، وعدد من التقارير الخاصة بالتنقيب الأثري ذات العلاقة بموضوع البحث، والموزعة في أكثر من دولة وجامعة في صورة تقارير علمية منشورة بمجلات تعنى بالمجال الأثري، ولا يوجد كتاب خاص بتلك التلال والمواقع الأثرية. وسيبرز البحث من خلال الدراسة التاريخية والتحليل النصي والمقارنة النقدية أهمية دراسة المواقع والتلال الأثرية المذكورة، وضرورة أن تكون موضوعاً للبحث والدراسة والتقصي، وأنها تعرضت لظلم مضاعف؛ فمن

لم يستمر التنقيب طويلاً، ولم تأخذ هذه البقعة من التاريخ حقها في البحث؛ حيث منعت مياه بحيرة سد الفرات (الأسد) البعثات الإنقاذية من الاستمرار، فأصبحت المواقع والتلال الأثرية أثراً بعد عين تحت مياه البحيرة التي غمرت هذه الرموز التاريخية. فللآثار السورية قيمة عالمية كبيرة، ولكنها لم تحظَ بالعناية اللازمة من السلطة الحاكمة في سورية، في حين نالت الاحترام والتبجيل لدى شعوب الدول المتقدمة وحكوماتها التي وعت قيمة الأثار السورية، وحاولت المحافظة على الإرث الثقافي السوري بوصفه جزءاً من إرث عالمي لا يخص سورية وحدها.

يتناول البحث بالدراسة (35) موقعاً وتلاً أثرياً غمرتها مياه بحيرة سد الفرات (الأسد) الذي روح له بوصفه مشروعاً ضخماً يسهم في إنعاش منطقة الفرات، لكنه أفضى إلى تدمير كثير من المواقع والتلال الأثرية، ومعها إنسان تلك الحواضر. ويمكن الحديث عن الأغراض السياسية للسلطة الحاكمة في سورية من وراء بناء السد من خلال إبراز مجموع الإجراءات التي اتخذت ضد المواقع الأثرية المذكورة. ويسلم البحث بحق أي دولة وواجبها في أن تقوم من خلال مؤسساتها بمشروعات من شأنها الارتقاء بالاقتصاد، وتأمين احتياجات الدولة والمواطن. والسهر على رعايتها، وصونها، لكنه يشدد على ضرورة أن تكون تلك المشروعات مدروسةً من جوانبها كلها، ويتضح أن ذلك لم يحصل عند تخطيط إقامة سد الفرات، وتنفيذ هذا التخطيط، حيث كانت هناك تبعات كارثية على المواقع الأثرية، وإنسان تلك المنطقة، وهي تبعات تقع في مجال الدراسات التمهيدية للبدء في المشروع، ولم تؤخذ في الحسبان كما حصل مثلاً في التجربة المصرية في بناء السد العالي.

يكتسب البحث أهمية من محاولته فتح مجال البحث العلمي حول المنطقة الواردة في عينة البحث، وفي مساحة جغرافية -منطقة سد الفرات- لم تنل نصيبها من البحث العلمي الأثري والبحوث العربية، إذ لم ترد إلا باقتضاب في تقارير أثرية أجنبية ترجمت إلى العربية، إلى جانب محاولة كشف جهد النظام في سورية في إهمال تبعات عمليات البناء، وما بعدها، وتعمده تجنب القيام بدراسات آثارية حول الأثار المفقودة والمدمرة في المنطقة، واستغلال السلطة السورية مشروع سد الفرات في خططه ومشروعاته

سنوات حتى انتهى العمل فيه، الأمر ليس كذلك فحسب، إنَّما بناء مشروع سد الفرات تطلَّب إنشاء بحيرة ضخمة أمام السد سُمِّيت (بحيرة الأسد) بلغ طولها 80 كم، وعرضها حوالي 8 كم، ومحيطها 200 كم، ومساحتها 650 كم²، وبدأ التخزين في بحيرة السد عام 1973 عندما حوّلت الدولة مجرى النهر 1973.

فقد كان لمزور نهر الفرات في السهوب السورية القاحلة دور في تشجيع الاستيطان في الأماكن القريبة منه، ما أدى إلى إنتاج سجل أثري غني على طول هذا النهر، وإقامة سد مائي اصطناعي تركت أثرًا سلبيًا كبيرًا في المواقع الحضارية والأثرية في المنطقة، لما تعرّضت له من غمرٍ وتغييرٍ وتدمير. حال بدء التخطيط لمشروع السد بذل علماء الآثار من أنحاء العالم جهدًا كبيرًا لإنقاذ هذا التراث بتمويل من اليونسكو، فنُقِب في (29) موقعًا أثريًا من أصل (35) مُسّحت طوبوغرافيًا في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وكشفت نتائج التنقيبات في المواقع المستويين الحضاري والمعماري العالين اللذين وصلت إليهما المنطقة في جزء من تاريخ سورية القديم، هذه المواقع وغيرها أعادت توجيه بحث علماء الآثار في الشرق الأدنى لجيل كامل، ولكن معظمها اليوم قد غُمِر تحت مياه بحيرة الأسد. إن بناء السدود مثل سد الفرات وسد تشرين لم يؤدِّ إلى تدمير عشرات المواقع الأثرية السورية المهمة وغمرها تحت الماء فحسب بل انعكس الفشل الكبير في تحقيق أهدافها المرجوة في تدمير حياة السكان المحليين أصحاب هذا التراث الثقافي الذين كانوا يظنون أنها ستكون نعمة، فكانت نقمة عليهم.

يقول عالم الآثار الفرنسي جاك كوفان ((تميزت منطقة الفرات الأوسط بظاهرتين أساسيتين في بدايات العصر الحجري الحديث، جعلتا منها مركزًا هامًا لانتشار المدنية في الشرق الأدنى وحوض المتوسط الشرقي وبالتالي في العالم القديم كله))⁽³⁾، ففي الفرات اكتُشفت الزراعة، ودُجّن الحيوان، واكتُشفت الشعائر الدينية بهيئة جماجم الثيران البرية؛ علمًا أن سكان هذه المدن اعتمدوا الزراعة أساسًا في معيشتهم، وأن التطور من مجتمع قروي بسيط إلى مجتمع مدني مركب، لم يأت إلا من خلال مرور الناس

ناحية أولى لم تأخذ نصيبها من البحث والكشف الأثري من خلال التنقيب بسبب ضيق المدة الزمنية التي مُنحت للبعثات الأثرية لإجراء عمليات البحث والتنقيب لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تلك الآثار خلال الحملات الإنقاذية لتلك المواقع قبيل إنشاء السد، ومن ناحية ثانية لم يسלט الضوء على ما حصل لها قبل إنشاء السد وبعده، وعلى سوء إدارة السلطات الرسمية لهذا الملف، حيث لم تُنشر أبحاث البعثات الأثرية ودراساتها في مؤلفات خاصة بآثار تلك المنطقة، ولم تنفذ دراسات خاصة أو موسعة عنها، أو يُفكر في بناء متحف خاصٍ بها بعد هذا الزمن، على الرغم من ضرورة ذلك.

وسيبيّن البحث في البداية الأهمية التاريخية للمواقع الأثرية في منطقة الفرات، ومصيرها بعد بناء السد، وغمره بالمياه، ثم سيتناول حملات الإنقاذ المعلنة، والمتضمنة ثلاث مراحل: مرحلة المسح، ومرحلة نقل الآثار الإسلامية، نداء اليونسكو العالمي لإنقاذ آثار وادي الفرات في سورية. وبعد ذلك سيبرز البحث نتائج عمل بعثات الإنقاذ الدولية في المنطقة، واكتشافها أن المنطقة تضم أقدم القرى والمدن المعمورة تاريخيًا، وسيناقش أهمية الآثار المكتشفة في المنطقة، وأثرها في إعادة كتابة تاريخ المنطقة. وسيضمن البحث بعد ذلك مقارنة المعالجة السورية لتجربة آثار الفرات بالتجربة المصرية لآثار النوبة عند بناء السد العالي، وسيشدد على استثمار الأسد مشروع بناء السد الذي كان مخططًا له قبل تسلمه السلطة، ليضع اسمه في كل زاوية من زوايا المشروع.

ثالثًا: أهمية المواقع الأثرية في منطقة

الفرات ومصيرها

يمكننا تحديد الحيز الجغرافي الأول الذي بدأت فيه مشكلة سد الفرات في مدينة الطبقة على بعد 50 كم تقريبًا عن مدينة الرقة، وبدأ المشروع سنة 1966 بعد التوقيع على اتفاق ثنائي بين سورية والاتحاد السوفياتي لإقامة سد تخزيني في الطبقة، ليبدأ بناؤه في نهاية عام 1968 على يد خبراء روسيين، فأُنجز على مراحل عدة، استغرقت تسع

(3) جاك كوفان، الوحدة الحضارية في بلاد الشام، قاسم طوير (مترجمًا)، ط1، (دمشق: وزارة الثقافة دمشق 1984م)، ص13.

رابعاً: حملات إنقاذ آثار وادي الفرات

سميت المرحلة الممتدة ما بين عام 1963 و1973 مرحلة إنقاذ آثار تلك المنطقة، وبالحقيقة هي مرحلة دفن وتغيب لتلك الأوابد والتلال الأثرية، ويمكننا القول يحق للقطر المصري أن يسمي المحافظة على آثار منطقة النوبة ونقلها عملية إنقاذ، لأنها ببساطة موجودة لليوم، ويستطيع الزائر لمس حجارة معبد أبو سمبل بينما آثار وادي الفرات ذهبت مع من ذهب تحت مياه بحيرة السد، ولم يبقَ من اسمها القديم شيء سوى اسم الحاكم الذي أطلق اسمه على كامل المنطقة (بحيرة الأسد).

يقول عفيف بهنسي مدير الآثار في أثناء بناء سد الفرات وحكم حافظ الأسد: ((يحتفل القطر العربي السوري اليوم بانتهاء العمل في سد الفرات العظيم الذي يعتبر نقطة تحول هامة في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية على أن هذا السد سيشكل خزاناً ضخماً يغمر أرضاً واسعة في منطقة هي من أغنى المناطق التاريخية والأثرية في العالم. وكان على المديرية العامة للآثار والمتاحف أن تهب لإنقاذ الآثار القائمة وأن تعتمد على الكشف عن روائع الماضي وأثار التاريخ الكامنة تحت طبقات التراب في التلال العديدة المنتشرة في هذه المنطقة المهدهدة بالغمر، ولقد لبث بعض الدول والمؤسسات العلمية النداء فأوفدت بعثات علمية لإجراء عمليات التنقيب في التلال المختلفة إلى جانب البعثات الوطنية. أما عمليات إنقاذ الآثار المهدهدة بالغمر كمتنذني أبي هريرة ومسكنة وقلعة جعبر فإن المديرية العامة للآثار والمتاحف تكفلت وحدها القيام بهذا العمل حسب الخطط العلمية التي وضعها خبراءها ومهندسوها، وقامت بالاتفاق الكامل على عمليات الإنقاذ التي أوشكت على الانتهاء. على أن منظمة اليونسكو قررت مؤخراً المساهمة بمبلغ ٢٥ ألف دولار لشراء بعض الآليات الضرورية لمتابعة أعمال الإنقاذ في الفرات))⁽⁶⁾.

هذا الحديث الرومانسي لمدير الآثار لا يتوافق مع الظلم والحييف الذي لحق بالمواقع الأثرية وإنسان هذه المواقع من جراء عملية إنقاذ لم تكن مدروسة وطويلة كفاية، وكذلك

بخبرات حياتية طويلة، ولم يكن الأمر مفاجئاً، وإنما كان صعوبةً تدريجياً متكاملًا، ((وربما قد تكون بعض المناطق في منطقة المشرق العربي القديم، قد وصلت إلى حالة المدنية قبل مناطق أخرى مع ما رافق هذه المدنية من تطور في مراحل مختلفة، حيث أخذت المدن تنتشر بأسس واحدة، وإن اختلفت بعدد السكان والمساحات فالمدينة المتطورة عن القرية في الألف الرابع، أحيطت بسور وبجملعة من التحصينات، مثال (تل الشيخ حسن) ومن جهة أخرى أغلب هذه المدن قد بُني وفق مخطط مسبق مُنظَّم مثل (حبوبية) كونها لم تؤسس من قرية وتتطور إلى مدينة))⁽⁴⁾، إنما أُسسَتْ لتكون مدينة منذ البداية، لذلك كانت الشوارع متعامدة من أولها إلى آخرها، والسور يحيط بها من الجهات الثلاث غير جهة النهر، وفي داخل السور أقيمت الأبراج للمراقبة والدفاع، إن هذا المخطط لم يكن بالدقة نفسها في المدن التي كانت بالأساس قرى وتطورت إلى مدن.

ويذكر الدكتور يوسف كنجو واكبرا تسوناي في كتاب ((تاريخ سوريا في مئة موقع)) بقوله: ((وجدنا في هذه القرى أقدم دليل على تدجين النباتات والحيوانات تم تحديد الدليل الأول على زراعة الحبوب كالشعير والقمح والعدس كذلك وجدت الدلائل الأولى على تدجين الأغنام والماعز والخنازير حيث انتشرت المعرفة حول تدجين النبات والحيوان في كامل منطقة بلاد الشام عبر الاتصالات الثقافية والعلاقات التجارية، وبعد عدة آلاف من السنين انتشرت الزراعة في أوروبا وشمال أفريقيا ومناطق أخرى))⁽⁵⁾، الأمر الذي يعكس الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة من الناحية الجغرافية والتاريخية، إلا أن السلطة في سورية لجأت إلى سياسة تغيير المنطقة عبر تهجير سكانها، وإجبارهم على الانتقال إلى منطقة الجزيرة السورية، وأطلقت عليهم صفة المغمورين عبر تفكيك البنية المجتمعية للسكان، ومارست سياسة طمس تاريخ المنطقة أيضاً.

(4) إيفا شترومغفر "نتائج التنقيب في حبوبية الكبيرة لعام 1975، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية، المجلد 25، (1975)، ص 245.

(5) يوسف كنجو واكبرا تسوناي، تاريخ سورية في مئة موقع أثري، يوسف كنجو(مترجمًا)، ط1، وكالة الشؤون الثقافية في الحكومة اليابانية، (2016) ص 2.

(6) حديث للدكتور عفيف بهنسي بمناسبة الانتهاء من بناء السد، نشرت هذه الرسالة بكتيب صادر من وزارة سد الفرات، (1973).

بنداء منظمة اليونسكو - في كانون الثاني/يناير عام 1971، واستغرقت الأعوام الثلاثة (1972، 1973، 1971-) من أجل 35 موقعاً أثرياً شاركت فيه ثمان دول أجنبية هي: جمهورية ألمانيا الاتحادية وبلجيكا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة وسويسرا، يضاف إليها بعثات مديرية الآثار والمتاحف السورية، وغياب البعثات العربية، وقبل نداء اليونسكو كان هناك حوالي ثلاث بعثات تعمل في مسكنة والحبوبة وتل مريبط، بدأت العمل في خريف عام 1965م، بينما في الجانب المصري (50) بعثة أجنبية مع بعثات الآثار المصرية .

في المقابل سعت الحكومة المصرية إلى إصدار قرار من الرئيس عبد الناصر رقم 8 لسنة 1964، جاء في نصه: ((ينشأ بوزارة الثقافة والإرشاد القومي صندوق لتمويل إنقاذ آثار النوبة وتكون له شخصية اعتبارية مستقلة، تتكون موارد هذا الصندوق من المبالغ التي تخصص لهذا المشروع في ميزانية وزارة الثقافة والإرشاد القومي أو الوزارات الأخرى، ويتولى تدبير جميع الموارد اللازمة لعمليات إنقاذ آثار النوبة، ووضع المعايير والشروط المواصفات الفنية الخاصة بالعطاءات والممارسات الخاصة بعمليات الإنقاذ))، بينما لم تفعل الحكومة السورية ذلك مع آثار منطقة الغمر، ولم تكلف نفسها الاستفادة من التجربة المصرية التي سبقتها بعشر سنوات وأكثر .

وعلى الجانب السوري صدر مرسوم من نوع خاص يقول: ((السيد منير ونوس وزير سد الفرات ونحن نطبع الملزمة الأخيرة من هذا الكتاب الوثائقي عن سد الفرات، أعلنت جماهيرنا العاملة والفلاحية، عن طريق منظماتها الشعبية، مفاجأة سارة مع احتفالاتنا بتحويل مجرى نهر الفرات. أعلنت رغبتها في تكريم ثورة آذار وقائد مسيرتها الرفيق المناضل حافظ الأسد. وذلك بإطلاق اسم مدينة الثورة، على مدينة الطبقة، وإطلاق اسم بحيرة الأسد على بحيرة تخزين مياه سد الفرات وقد تفضل الرفيق القائد بالموافقة على طلب جماهيرنا الفلاحية والعمالية. وجاءت هذه المفاجأة السارة مع ذروة احتفالاتنا باليوم التاريخي المشهود. يوم تحويل مجرى نهر الفرات - ولأول مرة في تاريخ هذا النهر من سيره القديم، إلى المحطة الكهرومائية، معلناً

الخبرات العملية للمديرية لم تكن بالمستوى المطلوب.

بينما في الجانب المقابل، وعن تجربة مصر حول عمليات الإنقاذ يتحدث الدكتور ثروت عكاشه أن تفكير الحكومة المصرية في حملة إنقاذ الآثار ((بدأ بعد زيارة قام بها السفير الأمريكي بالقاهرة وقتها يرافقه مدير متحف المتروبوليتان الأمريكي لمكتب الدكتور ثروت عكاشه لكي يطلب منه السفير الأمريكي شراء كل معابد وأثار النوبة المنتظر غرقها بعد بناء السد العالي رفض الأمريكيين المساهمة في بناء السد العالي ثم سعيهم لاستغلال عملية بناءه في الاستيلاء على آثار مصر وبالتنسيق مع منظمة اليونسكو والعديد من دول العالم والحكومة المصرية خلال الفترة من عام 1958 حتى عام 1968، تم تنفيذ مشروع إنقاذ آثار النوبة. عندها أطلقت اليونسكو في الثامن من مارس عام 1960م حملة دولية لإنقاذ آثار النوبة وكانت بداية لمشروع غير مسبوق في تاريخ منظمة اليونسكو، وأحد أهم الأعمال الإحيائية في القرن العشرين))⁽⁷⁾. وأنجزت الحملة أهدافها في عام 1980، وكانت أكبر حملة تشهنا اليونسكو في تاريخها لإنقاذ الآثار في العالم.

كانت تكلفة حملة إنقاذ آثار النوبة 80 مليون دولار أمريكي، دفعت مصر ثلثاً، بينما تكفلت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وإسبانيا وهولندا ومنظمة اليونسكو بالثلثين المتبقين. اشترطت الدول المانحة أن تحصل على بعض القطع الأثرية المصرية مقابل إسهاماتها في إنقاذ آثار النوبة، وكان لها ذلك من خلال إهداء معبد دندو وأميركا، ومعبد دابود لإسبانيا، ومعبد طافا لهولندا، وهي معابد صغيرة كانت متناثرة كقطع غير مكتملة في النوبة، وقد نُقلت إلى الدول الثلاث حيث رُمت، ونُصبت من جديد، وأهديت مقصورة الليسيه لإيطاليا، ورأس أمنحوتب الرابع لفرنسا.

استمرت حملة إنقاذ آثار النوبة عقدين كاملين من العمل الدائم -1960 1980، ونُقل 22 معلماً وأثراً معمارياً من مكانه للحيلولة دون غمره بمياه السد العالي، بينما مُنحت آثار الفرات ثلاث سنوات فقط، وهي التي استهلكت

(7) ثروت عكاشه، مذكراتي في السياسة والثقافة، ط1، (القاهرة: دار الشروق 1988م)، ص 514-518.

الأراضي المحصورة بين خطي المنسوب 300 متر ارتفاعاً عن سطح البحر، أي ما تُقدر مساحته به 650 كم²، كان بين هذه المواقع التي مسحت ثلاثة مواقع معروفة في السابق لاحتوائها على أوابد وأطلال، وهي مسكنة وأبو هريرة وقلعة جعبر، وأما المواقع الباقية، فمجهولة تمامًا، لا يوجد ذكر لتلك التلال والمواقع الأثرية بين الدراسات والمؤلفات الأثرية، ذلك لأن دراسات الأثرين كانت -كما يبدو- قاصرة على المناطق الشرقية من وادي الفرات إلى الجزيرة لغناها بالتلال وآثار المدن.

ويذكر عبد القادر ربحاوي أسماء تلك التلال في تقرير له بالمشاركة مع موريتس فان لون عام 1964، وهي:

((قلعة جعبر - موقع أبو دارة الغربية - أبو هريرة - بنات أبو هريرة - دبسي فرج - غزالية جنوب شرق - غزالة شرقية - غزالة جنوب غرب - حلاوة: في القسم الجنوبي - موقع حلاوة - موقع جنوبي - موقع حبوبية كبيرة - حبوبية كبيرة - الطرف الجنوبي - حبوبية صغيرة - عارودة صغيرة - حويجة حلاوة - جبل عارودة - جبل خالد - خفسة صغيرة - خربة حديدي - خربة حويش - خربة سلامة - خربة زمالة (شاش كبير) - كسرة مريبط - كرين - مزرعة حديدي - مسكنة قديمة - مريبط (موقع فري) - مريبط (موقع محطة غاز) - مريبط (موقع شرقي) - مريبط (موقع مدرسة) - مريبط (موقع شمالي) - مشيرفة صغيرة - قُبَب (خربة ملاح) - ردة الكبير - رسم العبد المسطحة - رمالة - سلنكحية - شجيرة صغيرة - شمس الدين - تل مركزي (تل زيدان) - شمس الدين (تل الجويف) - تل شمس الدين - الجنوبي - شاش حمدان - سخني - طعس - طاوى العطري - تل الفري - تل الحاج - تل الجفل - تل قنص - تل ممباقة - تل عثمان - تل الشيخ حسن - وادي المفروم - وريدة - يوسف باشا - زريجية))⁽¹⁰⁾.

من خلال مراجعة مصادر الحملات الإنقاذية لآثار المنطقة وجدنا أن التنقيب لم يحدث في كل المواقع والتلال التي ذكرها السيد ربحاوي في تقريره المقدم للمديرية العامة للآثار والمتاحف في سورية.

دخول سد الفرات مرحلته الحاسمة)⁽⁸⁾.

وهنا نجد الفرق بين دولة تنشئ صندوقاً من أجل الآثار، وحكومة تصدر مرسومًا بتسمية مدينة وبحيرة باسم الحاكم.

خامسًا: مسح حوض الطبقة 1964 (موقع بحيرة الفرات)

قسمت المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية تلك المدة من العمل إلى ثلاث مراحل؛ مرحلة المسح الأثري، مسح الأوابد التي سوف تنقل أو ترمم أو تصان، مرحلة النداء لمنظمة اليونسكو العالمية، وهي:

المرحلة الأولى من مراحل إنقاذ آثار تلك المنطقة اشتملت على مرحلة التصوير الجوي للجسم، والمسح الطبوغرافي بمختلف المقاييس. وقد غطت المؤسسة العامة لسد الفرات في هذا المجال الأوابد والمواقع الأثرية، وقدمتها للمديرية العامة للآثار والمتاحف.

ابتدأ المسح الدكتور فان ليري المرشد الزراعي لفريق مشروع الفرات، من خلال القيام بإجراء مسح أثري للمنطقة التي ستغمرها المياه بعد إنجاز مشروع السد (سد الفرات)، وحدد (56) موقعًا قديمًا للاستيطان البشري ((منها سبعة عشر موقعًا تشكل تلالًا مثل تل المريبط الأثري وتل الشيخ حسن وتل المنباقة على النقيض من المناطق الأخرى من الشرق الأدنى فإن التلال الحقيقية في هذه المنطقة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة وتم تمييز تسعة مواقع بسبب ظهور أحجار الجدران التحصينية على سطح الأرض، أما غالبية المواقع (وعدها 35 بالضبط)، فقد كانت مستوية أو غائصة ضمن جوف الأرض))⁽⁹⁾.

وشمل المسح الأثري البحث عن المواقع الأثرية في الأراضي الواقعة ضمن حدود البحيرة فقط دون غيرها، أي

(8) حديث للسيد منير وثوبس بمناسبة الانتهاء من بناء السد، نشرت هذه الرسالة بكتيب صادر عن وزارة سد الفرات (1973).

(9) عبد القادر ربحاوي، "تقرير أولي - حول إنقاذ الآثار في منطقة سد الفرات" مجلة الحوليات الأثرية السورية، المجلد الخامس عشر، (1965)، ص 17-18.

(10) عبد القادر ربحاوي، "تقرير أولي - حول إنقاذ الآثار في منطقة سد الفرات" مجلة الحوليات الأثرية السورية، المجلد الخامس عشر، (1965)، ص 17.

المواقع الأثرية التي ستغمرها مياه سد الفرات اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا المرسوم نصف الآثار المنقولة المكتشفة⁽¹²⁾.

ومثل هذا النظام كان معمولاً به في أيام الانتداب الفرنسي على سورية، إذ كان المكتشف من الآثار يقتسم مناصفة كون الفرنسيين اهتموا كثيراً بالآثار، وأسسوا ديواناً خاصاً بأمورها، وأسسوا في دمشق معهداً لعلم الآثار مركزه في بيت العظم، وذلك عام 1922، فأُنشئت فيه دائرة مراسلين لمصلحة الآثار والفنون الجميلة، كانت مهمتهم تنفيذ ما وضعه المفوض السامي من قرارات لصيانة الآثار، كانت هذه القرارات (الأحكام المؤقتة) بمنزلة أول قانون للآثار. (جاء في المادة الرابعة عشرة من صك الانتداب: إن الدولة المنتدبة تضع قانوناً مختصاً للآثار يتألف من 8 نصوص تنفذ خلال اثني عشر شهراً)، وكان ذلك بتاريخ 5 تشرين الأول⁽¹³⁾ 1923. فما نهب لم يوثق لكثرت، ولعدم تقدير رموزه؛ فلو كانت أي قطعة مما نهب في أي دولة أخرى لكانت زارت متاحف العالم، وعادت إلى أرضها التي أبدعتها. نحن مطالبون بوقفه أمام ما يحرق ويسلب، فثمة تنظيم لهذا الخراب اليوم، ومن مصلحة أي سوري أن يقف في وجهه إكراماً لأسلافه، نحن امتداد هذه الحضارات السورية وجدورنا هي المستهدفة، فكل قطعة هي تاريخ، واحترامنا للتاريخ واجب.

سادساً: نتائج متواضعة لعمل بعثات

الإنقاذ

وبسبب تأخر النظام في دعوة منظمة اليونسكو ومواقفه السياسية كانت الاستجابة قليلة، أرسلت ثماني دول حوالي (17) بعثة أثرية أجنبية، وكان النصيب الأكبر من حصة ألمانيا الشرقية، وست بعثات سورية كان نتاج عملها متواضعة بسبب مدة عملها القصيرة لأنها كانت في حالة سباق ما بين معول عامل الآثار، والآلات التي تبني السد، وإعطاء فكرة واضحة ودقيقة عن أهمية حملة الإنقاذ نورد في ما يأتي أسماء البعثات الوطنية والأجنبية

المرحلة الثانية: امتدت من 1965 حتى 1974، جرت فيها عمليات تنقيب فعلية في (تل مريبط - تل سلنكحية - تل قناص- تل حبوبة الكبيرة- مسكنة / إيمار- ممباقة).

وبمساعدة اليونسكو أنجز مسح فوتوغرامتري للأوابد التي سوف تنقل أو ترمم أو تصان، ودراسات هندسية وتقنية وأثرية أيضاً تتعلق بنقل مئذنة مسكنة ومئذنة أبي هريرة إلى منسوب أعلى، وترميم قلعة جعبر وإنشاء جدار حماية لها، قامت بالعمل مديرية الهندسة في المديرية العامة للآثار والمتاحف، وجرت بعض الدراسات الجيولوجية والطبوغرافية التي تتعلق بمستقبل جزيرة جعبر وحمايتها، وقد أنجزت هذه الدراسات المؤسسة العامة لسد الفرات، وأسهمت في بعضها جامعة دمشق.

المرحلة الثالثة: طلبت الحكومة السورية من اليونسكو مساعدتها في إنقاذ هذه الآثار، فأوفدت المنظمة في بادئ الأمر عام 1967 خبراء من المعهد الجغرافي الوطني الفرنسي إلى المنطقة المهتدة حيث أجروا مصورات فوتوغرامتري مفصلة للمواقع والمباني التي يجب إنقاذها، وفي عام 1968 كلفت اليونسكو مهندساً مختصاً بنقل الأبنية التاريخية ووضع مشروع النقل وترميم مئذنتي أبي هريرة ومسكنة وتدعيم قلعة جعبر السلجوقية، ومع ضيق الوقت المتاح للعمل ضد ارتفاع منسوب المياه، ((تطلع السوريون إلى اليونسكو لتحقيق المزيد من الدعم وإنقاذ المواقع التي قد تغمرها المياه قريباً في 21 كانون الثاني/يناير 1971، أصدر المدير العام لليونسكو رينيه ماهيو نداءً دولياً بعنوان (أنقذوا الكنوز الثقافية في وادي الفرات). عمم على 34 عضواً فقط دُعيت من خلاله الدول وجامعاتها ومعاهد التعليم العالي والمنظمات العلمية إلى المشاركة في حماية الكنوز وتاريخ المنطقة وقدمت سورية حافزاً للمشاركة الدولية⁽¹¹⁾، شرّعت السلطات السورية المشاركة، وعرضت نصف القطع الأثرية المكتشفة للفرق الأجنبية من خلال تطبيق المرسوم التشريعي رقم 295 التي نصّت المادة الأولى منه على ما يأتي: خلافاً لأحكام المادة 52/ من المرسوم التشريعي رقم 2/ رقم 222/ تاريخ 10/26/1963 م ((يجوز منح بعثات التنقيب الأجنبية التي سيجري الترخيص لها بالعمل في

(12) الجريدة الرسمية، المجلد 25، (1969).

(13) عدنان النبي، من التراب إلى التراث، ط 1، (دمشق: وزارة الثقافة السورية 2004م)، ص 185.

(11) كلمة رينيه ماهيو، المدير العام لليونسكو، كتب صار عن المديرية العامة للآثار والمتاحف، معرض الحملات الإنقاذية لآثار وادي الفرات، مدينة حلب 16- تشرين الثاني/نوفمبر 1974.

العاملة في منطقة الغمر:

1. تل المربيط: بعثة جامعة شيكاغو الأميركية بإدارة موريتس فان لوون، ثم بعثة المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا بإدارة جال كوفان، بداية النقيب 1965 ثم 1972.
2. تل السلنكحية: بعثة جامعة شيكانو الأميركية، ثم تولت التنقيب بعثة جامعه أمستردام الهولندية، وكلاهما بإدارة موريتس فان لوون من عام 1965 إلى 1972.
3. تل قناص: بعثة الجمعية البلجيكية للأبحاث التاريخية بإدارة الدرر فينه من عام 1967 حتى 1973.
4. تل حبوبة الكبيرة: بعثة جمعية الاستشراق الألمانية بإدارة أرنست هنريش، ومن ثم السيدة إيفا شترومنغر من عام 1968 إلى 1973.
5. تل ممباقة: بعثة جمعية الاستشراق الألمانية بإدارة أرنست هنريش، ومن ثمة وينفرد اورتمان من عام 1968 إلى 1973.
6. مسكنة بالس (إيمار): بعثة المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق بإدارة لوسيان غولفان وأندرر ريمون من عام 1970 إلى 1973.
7. تل العبد: بعثة سورية بإدارة عدنان البني 1972.
8. موقع عناب السفينة: بعثة سورية بإدارة عدنان البني 1971 إلى 1972.
9. قلعة جعبر: بعثة مديرية الهندسة في المديرية العامة للآثار والمتاحف في سورية بإدارة ربيع دهمان، وعضوية المهندسين يوسف جبلي وعبد الغني الحافظ وبدر وفا الدجاني 1971-1972.
10. دبسي الفرج: بعثة سورية بإدارة قاسم طوير 1971، ثم بعثة جامعتي ميشيغن وهارفرد الأميركية بإدارة ريتشارد هاربر -1972 1973.
11. تل الحاج: بعثة الصندوق الوطني للبحث العلمي في السويد بإدارة رولف شتوكي 1971 - 1972 .
12. أبي هريرة / هراريس: بعثة الحكومة الإسبانية بإدارة مارتين الماغرو 1971.
13. تل الشيخ حسن: بعثة سورية بإدارة عدنان البني 1972.
14. تل الفرى: بعثة مشتركة جامعة روما السيد بالو ماتيه، ومن سورية عدنان البني، ومن ثم بعثة مشتركة من متحف حلب السيد شوقي شعث، وجامعة هوبكنز الأميركية السيد تيريز كارتر 1974.
15. مئذنة أبي هريرة: بعثة مديرية الهندسة في المديرية العامة للآثار والمتاحف في سورية بإدارة ربيع دهمان، أنجزت في 1972 تقطيع المئذنة بنجاح، والتهيئة لنقلها إلى مدينة الطبقة.
16. الطعس: بعثة جامعة ليدن الهولندية بإدارة هندريكوس فرنكن 1972، وقد أجرت البعثة أسبانياً وتحريات أثرية من أجل دراسة علمية جديدة للبخار في العهود جميعها في هذا الموقع والمواقع المجاورة.
17. موقع العصر الحجري الحديث بجوار أبي هريرة: بعثة جامعة أكسفورد، ومتحف بت ريفرز بإدارة اندره مور -1972 1973.
18. جوار مسكنة: بعثة متولدة من بعثة مسكنة الفرنسية أي من المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، يديرها جان كلود مارغورون جامعة ستراسبورغ 1972.
19. موقع حلاوة: بعثة المركز البلجيكي للبحث الأثري جان شارل 1972.
20. مئذنة مسكنة: بعثة مديرية الهندسة في المديرية

سابعاً: ظهور القرى وبداية الزراعة في وادي

الفرات

كشفت نتائج التنقيبات في تلك المواقع المستويين الحضاري والمعماري المتقدمين اللذين وصلت إليهما المنطقة بوصفها جزءاً من تاريخ سورية القديم، هذه المواقع وغيرها أعادت توجيه اتجاهات البحث لعلماء الآثار في الشرق الأدنى لجيل كامل، قرى نشأت في حوض الفرات بلغت مساحة بعضها ثلاثة هكتارات، مثل تل المريبط وتل أبي هريرة، وكان سبب تكوين القرية وظهور الأسرة الاستقرار على صيد الحيوانات والأسماك، وجمع النباتات، وتبين أنهم باشروا بذر البذور منذ عام 7700 ق.م. وأقام الإنسان أبنية طينية دائرية ذات جدر مزخرفة غطيت بقباب من الأغصان والأعشاب والطين. (ومنذ بداية الألف التاسع ق.م شهدت سورية ظهور أوائل القرى الحضرية حيث عثر على آثار الزراعة القمح والشعير، وتربية المواشي، الماعز والغنم والبقر ولقد برزت في هذا العصر دلائل عقيدة الآلهة الأم والثور المقدس وعقيدة عبادة الأجداد وكانت الأم مقدسة بوصفها ربة الخصب مثل عشتار)⁽¹⁴⁾.

فإذا كان التنقيب عملية تعاش، وخبرة تكتسب بالجهد والمعاناة والممارسة، فإن التنقيب هدم منهجي للمواقع الأثرية، ويشير المنقب الفرنسي الشهير لوروا غوران إلى هذا المعنى بقوله: ((إن التنقيب الأثري هو بمثابة نزع صفحات كتاب دون أمل بعودته)). وإذا كان التنقيب يتضمن معنى الهدم، فيجب أن يكون له هدف سام، وأن ينفذ بمنتهى الأمانة، فمن خلاله عُثر على عدد من المدن مجهولة الأسماء حتى الآن أو حددت بصورة مبدئية أو وفق تسميات أهل المنطقة (مريبط، الحبوبة، تل قناص، عارودة، تل الشيخ حسن، أبي هريرة، المنباقة، الحديدية).

ومن هذه المواقع مدينة بجوار مسكنة الحالية، وهي (إيمار) المدينة - المرفأ على الفرات التي كانت من ممتلكات مملكة حلب الأمورية، وقد ورد ذكرها في النصوص من عهد حمورابي وزمري ليم ملك ماري. ((قبل حملة الإنقاذ لم تجر أعمال تنقيب أثرية في منطقة الغمر فيما عدا الدراسة

العامة للآثار والمتاحف.

21. تل حديدي: بعثة جامعة اليند بإدارة هندريكوس فرنكن، وبعثة الولايات المتحدة الأميركية جامعة ميشغن بإدارة رودلف دورتمان وجورج ماندنهول 1973، بعثة هولندية بإجراء أسبار دراسة الطبقات والفخار في العهد كلبا.

22. تل السويحات/ رمالة: بعثة إنكليزية من متحف اشمولين بأكسفورد بإدارة توماس هولاندعام 1973.

23. جبل عارودة: بعثة فريق جامعة ليدن هولندية بإدارة هندريكوس فرنكن نقتب في الموقع بين عامي 1972 و1982.

ويأتي اهتمام منظمة اليونسكو بسورية كونها مهد حضارات عدة، أبدعت في مجالات كثيرة من عمارة وفنون وعلوم، تقع على ملتقى ثلاث قارات، أسست فيها ممالك، ودارت فوق أرضها الحروب، وسُكنت منذ مليون عام، وترك إنسان ما قبل التاريخ آثاره فيها منذ حوالي مئة ألف عام. حتى الآن اكتشفت فيها (33) حضارة مختلفة، وأكثر من (5000) موقع أثري.

إن مجموع هذا التنوع في الحضارات لفت انتباه الغرب على مر العصور، ودفعه إلى إرسال البعثات العلمية والأثرية التنقيبية لبحث هذه المنطقة، ودراستها، وقد نقل عددًا من آثارها الباقية إلى متاحف العالم، أو حاول طمس التاريخ، وتشويهه كما يناسبه.

وكانت البعثات الأثرية تضم فريقًا متكاملًا من المتخصصين في الآثار واللغات القديمة والرسم المعماري والطبوغرافيا وعلم الآثار البيئي Environmental Archaeology، وتحرص البعثات الأجنبية على أن يشارك الطلاب في أعمالها حتى يتمرسوا، ويكتسبوا الخبرات اللازمة ليتوالى الجهد والمعارف جيلاً بعد جيل. ومن المؤسف أن سورية فشلت حتى الآن في أن تؤهل الكوادر العلمية اللازمة للاستقلال بالنشاط الأثري.

(14) عفيف بهنسي، التراث الأثري السوري، ط1، (دمشق: وزارة الثقافة 2014م)، ص31.

من الشمال- الشرقي إلى الجنوب- الغربي، ثم شيدت بناية المعبد الأول في وسط الموقع تقريبًا قرب حافته الشرقية. وقد أطلق المنقبون تسمية "المعبد الأحمر" على هذه البناية؛ لأنها كانت مشيدة بلبن ذي طينة حمراء من نوع ريمشن Riemchen طوب مضلع طويل ذو مقطع مربع وتقوم هذه البناية فوق مصطبة ترتفع 25 سم فوق مستوى الساحة الخارجية. ولهذا المعبد ثلاثة مداخل تقابل كل مدخل منها درجتان للصعود من الساحة إلى مصطبة المعبد⁽¹⁷⁾.



صورة لموقع جبل عارودة ويظهر الموقع الأثري، المصدر أرشيف الباحث

ثامناً: ارتجالية الحملات الإنقاذية لآثار

منطقة الفرات

كان بوسع الآثار السورية أن تغدو ذهب السوريين أو نفضهم الذي لا ينضب، لو حظيت بعناية السلطة، وهنا يحضرنا حديث أجرته مجلة المعرفة الصادرة من وزارة الثقافة (العدد 488 أيار مايو 2004) مع رئيس قسم الآثار في جامعة دمشق سلطان محيسن يقول فيه: ((ما زلنا نعتمد على الآخرين الذين يعلموننا تاريخنا، ومن وجهة نظرهم وحسب فهمهم بل مصطلحاتهم وهذه حالة فظيعة. ولا تستطيع الرد أو النقاش! إنك ستشعر بأنك إنسان بلا هوية وبلا ذاكرة هل يعقل أن نتركهم يسيئون حتى إلى صورة أبطالنا الذين اعترف بعظمتهم الكون كله، كصلاح الدين وزنوبيا هل نتركهم يستخدمون آثارنا لدعم ادعاءات توراتية وصهيونية باطلة؟! والأمثلة كثيرة ومحرجة، ولا داعي للتفصيل أكثر لا يجوز الاستمرار في التساهل، وإلا دفعنا

الأثرية والتنقيب في موقع مسكنة 1931م عن وجود مراكز مجهولة سابقاً للمدنية التطوفية والميكروليتية (الألف التاسع قبل الميلاد) والحجري الحديث النبوليتيك في الألف السابع قبل الميلاد، وطور أوروك نهاية الألف الرابع قبل الميلاد⁽¹⁵⁾، ومواقع وسويات من الألفين الثالث والثاني قبل الميلاد (العهدين الأكادي والأموري).

((ويرد في وثائق الالاح هذه ذكر اسم المملكة التي كانت إيمار مركزاً لها آنذاك، وهي أشتاتا وقد كثر ذكر هذا الاسم في الوثائق الحثية أيضاً (10)، وذلك في سياق الحديث عن حملات الملوك الحثيين إلى شمالي سورية. وقد تعرضت مملكة أشتاتا لهجماتهم وخضعت لهم فترات من الزمن حتى تنامت قوة المملكة الميتانية الحورية التي سيطرت على معظم مناطق سورية الشمالية من أقصى الجزيرة حتى أوغاريت، وذلك خلال القرن الرابع عشر ق. م. ويتردد ذكر إيمار وأشتاتا في وثائق ختوشا (بوغاز الحثية ووثائق أو جاريت رأس شمرا) العائدة إلى القرن الثالث عشر ق. م. ولكن أهم المصادر لتاريخها في هذا القرن هي الوثائق المكتشفة فيها نفسها، وهي تمتد زمانياً إلى العقد الثاني من القرن الثاني عشر ق. م. إذ دمرت المدينة⁽¹⁶⁾)).

أما جبل عارودة Jebel Aruda، فيقع على الضفة اليمنى من بحيرة الفرات (الأسد) على نهر الفرات فوق بروز مقوس من الجبل الذي يحد وادي النهر على الضفة الغربية، ويرتفع حوالى 60 عن مستوى ضفة النهر. بعد عمليات مسح أولية دلت على وجود مستوطن مهم، في عام 1972 حفر كل من فرانكين Franken وفان دير ليوو Van der Leeuw أسبار في الموقع، تُبعت بأعمال تنقيب من قبل بعثة هولندية من عام 1974 حتى عام 1982، وكلمة الجبل عربية تعني (bergen)، وعارودة هو اسمها الخاص، لذا فإن جبل عارودة يعني ببساطة (bergen) عارودة.

((وأكدت التنقيبات في جبل عارودة وجود ثلاث مراحل بنائية في منطقة المعابد في وسط الموقع. ففي المرحلة الأولى الأقدم سوي سطح المرتفع الطبيعي الذي كان أصلاً منحدرًا

(15) عفيف بهنسي "وقائع الندوة الدولية لتاريخ الرقة وأثارها" تشرين الأول/ أكتوبر 24-28، (1981) ص24.

(16) فاروق إسماعيل "مملكة إيمار"، مجلة دراسات تاريخية، العددان 79-98، (2007) ص6.

(17) <https://www.youtube.com/watch?v=-WohCkKVf0&t=8s>

تاسعاً: من سد الفرات إلى بحيرة الأسد والدعاية البعثية

تسلم الأسد السلطة في نهاية العام (1970) عبر انقلابه على آخر قادته في (اللجنة العسكرية) في ما أسماه (الحركة التصحيحية) ليستأثر بمفاتيح مقدرات السلطة والدولة والمجتمع، ولتدشينه أهم مرحلة مفصلية في المشروع المتمثلة في تغيير مجرى النهر من مساره الطبيعي إلى مسار جديد مجاور باتجاه بوابات السد؛ أشيدت قبل أشهر منصة مسقوفة في الهواء الطلق بمدرج يتسع الآلاف، ذي إطلالة مميزة على جسم السد وبحيرته، وجهر حجر الأساس المنقوش على رخامه اسم حافظ الأسد، ووضعت لوحة التحكم في جهاز التفجير في زاوية مكشوفة، ليضغط الأسد أمام الحشود وأجهزة التصوير على (زر التفجير). لكن ما حدث آنذاك أن المتفجرات المهولة كلها لم تفعل سوى أنها رفعت آلاف الأطنان من التراب في الهواء، لتعود بعد لحظات إلى مكانها من دون أن تفتح ثغرة باتجاه المجرى الجديد، في ما النهر يمضي في مساره الطبيعي غير عابئ بغضب الأسد، ولا بذهول من أعدوا حفل التدشين.

أما بالنسبة إلى الآثار، فقد غُمرت تحت مياه بحيرة الفرات (الأسد)، ((إن بناء السدود مثل سد الفرات وسد تشرين لم يؤد إلى تدمير وغمر عشرات المواقع الأثرية السورية المهمة تحت الماء فقط بل انعكس الفشل الكبير في تحقيق أهدافها المرجوة إلى تدمير حياة السكان المحليين أصحاب هذا التراث الثقافي الذين كانوا يظنون أنها ستكون نعمة فكانت نقمة عليهم))⁽¹⁸⁾. وهذا ما أشار إليه الأثري عدنان المحمد في دراسته التي تحمل العنوان ((تدمير التراث الثقافي في سوريا: حالة مقبرة شاش حمدان رقم 1 في أعالي الفرات، 1995-2020)): ((كان يتوقع سكان المنطقة أن تساهم مشاريع السدود في تنمية المنطقة لكنه نتج عنها عكس ذلك تماماً، حيث صادرت الدولة أراضي الفلاحين، والتعويضات كانت لا تتناسب من حيث الحجم أو الجودة مع ما فقده المزارعون، ما رفع من نسبة المهشمين والجياع والفقراء)).

الثلث غالباً حتى لا تبقى هويتنا التاريخية والحضارية من هم ليسوا من نسيجنا ولا من صميم ثقافتنا أو لغتنا الذين ينظرون إلينا، وكأننا شعوب همجية بدائية لا تستحق التعامل مع التراث الذي تكتنزه بلادنا)).

لا شك في أن الموروث الثقافي والحضاري يعد أحد الروافد الحيوية التي تصب في النهر الثقافي السوري الممتد عبر آلاف السنين، لقد ضاع جزء عظيم من تاريخ الإنسانية غرقاً تحت بحيرة سد الفرات (الأسد)، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن هناك تراثاً حضارياً لم يكشف عنه لليوم.

كان تعامل السلطة السورية مع آثار منطقة الفرات مختلماً عن كل الأعراف والطرائق الدولية للمحافظة على تلك الكنوز، و((اتضح أن البحيرة التي سيبدأ بتشكيلها هذا السد (الفرات) اعتباراً من خريف هذا العام (1973) سوف يصل منسوبها إلى (+300) م عن سطح البحر في المرحلة الأولى. وعند هذا المستوى سوف يغمر الماء كلياً أو جزئياً العديد من الأوابد والمواقع والتلال الأثرية التي تمتد عهدها التاريخية من وبين القرن الرابع عشر والخامس عشر الميلادي. وهذه العهود هي قرابة عشرين عصرًا بعضها إن لم نقل جلها كان زاهراً حقاً في هذا الموقع أو ذلك من هذه المنطقة الخصبة والاستراتيجية التي كانت تتحكم في المواصلات والعلاقات بين الشام والرافدين وآسيا الصغرى وما وراءها شرقاً وغرباً)).

ولتاريخ هذا اليوم لا يوجد متحف خاص بآثار منطقة الغمر، وهي موزعة في الدول الأوروبية، وبعض القطع البسيطة معروضة في متحف حلب. وعند بناء مدينة الطبقة (الثورة) السورية الحديثة بالتوازي مع إنشاء سد الفرات، وغمر عشرات المواقع الأثرية، فكرت السلطة في بناء أقسام لكل فروع الأمن وشعب الحزب، ولم تفكر في بناء متحف لها. وكان الهم الأكبر بناء سد، وعمل بحيرة اصطناعية، ووضع حجر أساس، وكلمات رسمية، وهتاف للقائد.

(18) عدنان المحمد، "تدمير التراث الثقافي في سوريا"، مجلة علم الآثار ودراسات التراث في شرق البحر الأبيض المتوسط، المجلد العاشر، (2022) ص 49-73.

العظمية، جلبها إلى متحف التاريخ الطبيعي في لندن أندرو مور من أعمال التنقيب الإنقاذية التي قام بها في موقع أبي هريرة، على الضفة اليمنى من الفرات بين مسكنة والرقة (1972) و(1973). جاء في الدراسة أن ((سكان السوية الثانية من العصر الحجري الحديث في هذا الموقع زرعوا عدة أنواع من الحبوب. وأكثر هذه الأنواع كانت تحتاج للتحضير قبل الأكل، الأمر الذي يتطلب جهداً ووقتاً طويلاً وبسبب تشوهات في الجسم، تظهر آثارها على العمود الفقري وعلى المفاصل وعلى الأطراف والأصابع والأسنان. وبفحص هذه الهياكل العظمية أو أجزاءها وتشوهاتها كالتوهيد والعضال وفرط الانثناء وحرف الظنوب عرفت هذه العاملة المهن والأعمال التي كان يقوم بها سكان هذه القرية النيوليتية من العصر الحجري الحديث) وبخاصة عمل النساء اللواتي تبين أنهن كن يحملن أحماًلاً ثقيلة على رؤوسهن وبهين جرش الحبوب بالدق في الأجران ثم يقمن بالطحن في رحيات أفقية بحركة القعود والسجود. كما كن يضعن السلال ويمسكن أطراف القصب بأسنانهن. وتقودنا دراسة العظام إلى معارف أخرى عن الطعام والشراب والمرض))⁽²⁰⁾.

2. دراسة عالم الآثار الفرنسي جان غلود مارغون Jean-Claude Margueron حول الحملات الإنقاذية بعنوان ((حملة إنقاذ آثار الفرات))، وجاء فيها:

((الآثار القديمة التي كانت مهددة بالاندثار بسبب ارتفاع منسوب المياه في البحيرة الاصطناعية التي نشأت عن بناء سد أسوان. إن التأثير السياسي لمشروع عيد الناصر والأزمات العالمية التي ارتبطت به، بشكل مباشر أو غير مباشر، لم يكن في البداية يدين كثيراً للجانب الأثري للمشكلة ومع ذلك، فإن سمعة مصر القديمة وأثارها أثارت تعبئة مفيدة للعقول والطاقت لمنع إبادة آثار مجيدة مثل آثار أبو سمبل، ولتنفيذ تنقيب منهجي للمناطق المحكوم

حول هذا التفريط بالآثار وما هو المقابل يقول مقال صحافي بعنوان ((المساعدة الأثرية والعدوان على طول الفرات: تأملات من الرقة)) للكاتبات Christina Luke & Lynn Meskell:

((كما عززت هذه المبادرات أهداف الأسد لكسب الدعم الريفي من خلال تعزيز الحراك الاجتماعي وتاريخ المنطقة في الوقت نفسه، سيكون سد الطبقة مع برامج الإنقاذ الخاصة به بمثابة نصب تذكاري لإنجازات الأسد الشخصية في شمال سوريا))⁽¹⁹⁾.

وفي الصفحة السادسة من هذه الدراسة تطلب السلطة السورية من برنامج الغذاء العالمي وجبات طعام للعاملين بمجال الآثار في تلك المواقع، وعددهم حوالي 300 عامل، فهل تكفي وجبة غذاء كي يستخرج العامل العادي آثار تلك المنطقة؟ تعاملت السلطة مع تلك الكنوز بعقلية المنفعة والفائدة.

عاشراً: غياب البحث العلمي الأثري في المنطقة

أمام هذا العدد الهائل من البعثات الأجنبية وضعفها من المواقع والتلال الأثرية يتوقع الباحث وجود كمية كبيرة من الدراسات والأبحاث والكتب المطبوعة عن تلك الأوابد والمواقع الأثرية، وسرعان ما يكتشف الظلم المتوالي عليها من تغييرها تحت مياه البحيرة، ومن رفوف المكتبات ومراكز الأبحاث، إلا في بضعة تقارير خجولة مترجمة إلى اللغة العربية منشورة في مجلة الحوليات الأثرية الصادرة من مديرية الآثار والمتاحف.

ثمة أربع دراسات أجنبية تعد متكاملة من وجهة نظري وهي:

1. ((العظام الناطقة في أبي هريرة)) دراسة حديثة تعود إلى عام 1994 نشرتها مجلة (ساينتفيك أميركانا) لثيا موليسون التي درست عشرات الهياكل

(20) Theya MOLLESON. "The Eloquent Bones of Abu Hureyra" Scientific American, August 1994, p. 70.

<https://www.researchgate.net/publication/332156325> (19)

عنها حول حفريات تل الحديدي وبعثة وادي الفرات، والتي أصبح نشرها بشكل ما أمرًا بالغ الأهمية لعدة أسباب مؤخرًا⁽²²⁾.

4. الدراسة الأخيرة هي كتاب صدر في نهاية عام 2023 أي بعد (45) عامًا من التنقيب بجبل عارودة وكان عنوان الكتاب (التنقيب وثقافة المواد)، وهو من تأليف جوفيرت فان دريلت وكارول فان دريل موراي. يشير الكتاب إلى أن ((جبل عارودة سلسلة جبلية بارزة تطل على بحيرة سد طغا في شمال سوريا، كان موقع مستوطنة رائعة ازدهرت بين 3300 و3100 قبل الميلاد خلال ما يسمى بفترة أوروك. الدليل على قدسية هذا المكان المرتفع اكتشف معابد كبيرة معقدة، ... أعلى بكثير وادي نهر الفرات... {سكانها} تركوا وراءهم بقايا مذهلة لمعبد محفوظ جيدًا ومنازل معقدة ومتعددة مليئة بمجموعة غنية من الثقافة المادية والأدوات الإدارية مثل الفقاغات والأجهزة اللوحية⁽²³⁾). ونقب فريق هولندي في الموقع بين عامي 1972 و1982، بينما كان سد الطبقة قيد الإنشاء. يعرض هذان المجلدان نتائج هذه الحفريات والأبحاث اللاحقة للبقايا، مع التركيز بشكل خاص على العلاقة بين الهندسة المعمارية المحلية والاكتشافات⁽²⁴⁾.

5. الدراسة التي تحمل عنوان (البحث في أرض أشتاتا. ومدينة إيمار/ تل مسكنة) في المجلد الثالث من سلسلة بلاد أشتاتا (Au pays d'Aštata)، عمل جماعي يعرض المواد المكتشفة خلال حملات التنقيب الست التي جرت على تل مسكنة - إيمار القديمة - في جزء من حملة إنقاذ آثار الفرات. عثر على هذه الأدوات في حالة سيئة، غالبًا بسبب الحريق الذي وضع نهاية للمدينة حوالي عام 1180 قبل الميلاد، وعلى حد سواء بسبب التخريبات التي سببتها بشكل رئيس عمليات الدفن في الفترات

عليها بالغرق. ونحن نعلم نجاح هذه الحملة منذ حوالي خمسة عشر عامًا، كان العالم المثقف على دراية خاصة بإنجاز مشروع مماثل لكن هذه المرة على الأراضي السورية، في وادي الفرات الأوسط ونجد أنفسنا أمام سيناريو وفعالين مماثلين: نهر يعبر المناطق الصحراوية، ولكنه صالح للزراعة بشرط أن يُخصب الري المنتظم الأرض، وإرادة سياسية محددة لجهود وطني على نطاق واسع لتنمية هذه المساحات، من خلال وسائل إنشاء السد العازل وتكوين بحيرة صناعية كبيرة تشكل مصدرًا للطاقة الكهربائية واحتياطيًا مائيًا للري⁽²¹⁾.

3. دراسة بعنوان (تحليل موسولوجي أولي للمجموعة المعدنية لمتحف ميلووكي العام في وادي الفرات) عن تل الحديدي الأثري الذي أصبح أثرًا بعد عين تحت مياه البحيرة. الدراسة من إعداد (جيمي باتريك هنري) جامعة ويسكونسن-ميلووكي 2015 بإشراف البروفيسور بيتينا أرنولد، تؤكد جيمي بالقول في مقدمة البحث ما يأتي: ((أدى تدمير المواقع القديمة على طول نهر الفرات في شمال سوريا بسبب بناء سد الطبقة وتشكيل بحيرة الأسد إلى العديد من حملات الإنقاذ الدولية، بما في ذلك تلك التي أجراها متحف ميلووكي العام (MPM) في الموقع بين عامي 1974 و1978. تل الحديدي. سوريا تحت إشراف الدكتور رودولف دورنمان. تمثل مئات الآلاف من القطع الأثرية التي تم جمعها حصة MPM من المواد المحفورة ولكن الموقع لم يتم نشره بالكامل. ناقشت دراستان سابقتان فقط القطع الأثرية المعدنية التي تم انتشالها أثناء التنقيب. قدم ماكليان (1983) ورقة بحثية قصيرة تشرح بالتفصيل التحليل التركيبي لثمانية مصنوعات معدنية. ركز بور (2012) على سيراميك المنطقة (ج)، ولكنه قدم وصفاً لـ 80 قطعة أثرية معدنية بناءً على معلومات كتالوج المتحف الموجود. يقدم هذا التحليل الأولي جردًا محدثًا لـ 941 قطعة أثرية معدنية، بالإضافة إلى ثروة من المعلومات الإضافية التي تم الكشف

(22) <https://dc.uwm.edu/etd> - <https://dc.uwm.edu/etd/1054>

(23) Govert van Driel & Carol van Driel-Murray - JEBEL ARUDA, (Sidestone Press, 2023).

(24) Govert van Driel & Carol van Driel-Murray - JEBEL ARUDA, (Sidestone Press, 2023).

(21) Jean-Claude Margueron, La campagne de sauvegarde des antiquités de l'Euphrate, https://www.persee.fr/doc/ktema_0221-5896_1976_num_1_1_1776

وقبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ. وعملية تبادل الآثار التفاف على حق الاسترداد تتوجه الدول الأقوى التي تمسك بأدوات القانون الدولي نحو آلية تبادل الآثار كتأسيس أمانة لتبادل الآثار لدى المجلس الدولي للمتاحف ونفس الالتفاف تجده في ثنايا اتفاقيه استرجاع الآثار المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة لعام 1995⁽²⁶⁾.

والسعي لإضفاء الطابع الدولي على الجريمة الأثرية ليس في حال الحرب فقط، وإنما في حال السلم أيضاً، إن تلك الجريمة بما تمثله من اعتداء على تراث مشترك للإنسانية تلحق بأبلغ الضرر بالمجتمع الدولي بأسره، ولا يحصر في حدود مصلحة دولة بعينها، بما يمكن الدولة التي تقع فيها الجريمة استرداد الأثر على نحو جدي بمنأى عن المزاوغات، والثغرات القانونية، والسبل التعجيزية للدول النامية سواء من الناحية الاقتصادية أم الضغوط السياسية. يتعين تسجيل الآثار المكتشفة جميعها حتى يسهل استردادها، وإثبات ملكية الدولة إياها، وإبرام الاتفاقيات الثنائية والدولية بشأن استرداد أكبر قدر ممكن من آثارنا في الخارج مثل اتفاقية باريس سنة 1971 الخاصة بحظر ومنع استرداد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، واتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي في آذار/ مارس 1972، وأن يكون ثمة تعاون بين تلك الدول وسورية في مجال استرداد القطع الأثرية.

يستدعى استرداد الآثار جهداً على محاور عدة تشريعية وقضائية، والعمل الدؤوب على متابعة الآثار السورية المنهوبة التي وصلت إلى دول الجوار وغيرها، والمطالبة باستردادها عبر القنوات الرسمية، ووفق القوانين الدولية.

ثاني عشر: خاتمة

لا شك في أن أي دولة لها الحق من خلال مؤسساتها في أن تقوم بمشروعات من شأنها الارتقاء بالاقتصاد، وتأمين احتياجات الدولة والمواطن، والسهر على رعايتها وصونها، ويجب عليها ذلك، ومن ثم من الطبيعي أن تنشئ

اللاحقة. إلا أن هذه الأدوات تعكس النشاط اليومي (السيراميك، والمواد الحجرية، والأدوات النحاسية والبرونزية)، وكذلك مستوى المعيشة الأكثر رقيًا للنخبة المحلية (أطباق الزجاج أو الفخار، والأدوات العاجية أو العظمية). يكشف عن المعتقدات الدينية الشعبية من خلال التصوير في التماثيل والنماذج المعمارية وأقنعة الطين⁽²⁵⁾.

يبلغ عدد البعثات الأثرية الأجنبية المنقبة في منطقة الفرات حوالي (19) بعثة، وهذا العدد يحتاج إلى مراجعة للتحقق من مؤهلاتها وإنجازاتها، ووضع ضوابط لعملية النشر العلمي للمكتشفات، فقد تبين من الوضع السابق أن بعثات كثيرة تتأخر في نشر نتائج أعمالها سنوات عدة من دون مبرر.

حادي عشر: في إمكان استعادة ما خُسِر من إرث حضاري

الواقع أن استرداد الآثار يعد نوعاً من إصلاح الضرر المترتب على الجريمة، إذ إن أكثر الجرائم جسامة تهريب الآثار بتغيريها عن وطنها، وحرمان الشعب من حضارة أجداده وتاريخهم، فهو أمر بالغ الأهمية، إذ يتعلق بهوية الأمة، وتاريخها، وثقافتها. ولذلك فإن استرداد الآثار يعد أمراً مهماً جداً للدولة مالكة الآثار بل للإنسانية جمعاء التي تأبى نهب التراث الأثري والحضاري لشعب من الشعوب، فضلاً عن كون الآثار تراثاً مشتركاً للإنسانية، من حقها التمتع برؤيته في مكانه الأصلي، وبيئته التي ظل فيها آلاف السنين.

((تستأثر الاتفاقيات الدولية المنظمة لحماية التراث الثقافي بالمرجعية في تعريف الأثر وشروط الاسترداد وبدائل الاسترداد ومبدأ عدم الرجعية هو مبدأ هدام يكرس معضلة استرداد الآثار المنهوبة إلى الدول الغربية قبل وبعد اتفاقية اليونسكو لعام 1970، فعدم رجعية اتفاقيات الآثار يجعلها تجب ما سبق ونهته دول الاستعمار من آثار قبل الاتفاقية

(26) أحمد يوسف محمد السولية، "سرقعة الآثار"، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثاني والستون، العدد الثالث، (2019) ص 64.

(25) Editions : Presses de l'Ifpo - Jean-Claude Margueron et Béatrice Muller

الممتلكات الثقافية للدول، وإعادتها إذا كانت مسروقة، أو نقلت بصورة غير شرعية إلى خارج البلد المعني بهذه اللقى.

أي حكومة مشروعات لتأمين ذلك في شتى المجالات، على أن إقامة مشروع منتج يعود بالنفع على المجتمع يجب أن يكون مدرّوساً من جوانبه كلها، وعليه، فإنه لا خلاف في مشروعية إقامة سد الفرات، لكن التبعات التي نجمت عنه هي تبعات تقع في مجال الدراسات التمهيدية للبدء في أي مشروع، وليست طارئة مثل الزلازل وغيرها، ونقصد بها تلك المتعلقة بالجماعة البشرية المتضررة لموقع السد، والحلول المطروحة التي كانت قسرية وبتجاه محدد لغايات سياسية للنظام، مع وجود حزمة حلول أخرى في المنطقة نفسها غير التهجير وقسريته، وكان يجب حذو التجربة المصرية.

تعد الآثار ذاكرة الأمة وقلبها النابض، فهي بشقيها المادي والمعنوي جزء لا يتجزأ من التاريخ والتراث الفكري والحضاري، بوصفها منبراً من منابر نشر الثقافة والعلم في المجتمع، وعنصرًا فاعلاً في تأصيل الهوية الثقافية، فهي الشاهد الحي على أحداث التاريخ، والوجه الحقيقي له الذي يوضح تاريخ الإنسان القديم، فكل كشف أثري يتحول إلى دليل لمعرفة تراثنا.

يقول الرجل الضراحي المثلث في فيلم عمر أميرا لاي ((طوفان في بلاد البعث)): ((وبعد بناء السد غيبت تلك المدن والتلال كلياً أو جزئياً، بعد أن غمرتها مياه البحيرة ولقد نجح السد نجاحاً باهراً ولعل من أهم مظاهر هذا النجاح أن البحيرة أخفت إلى الأبد عدداً كبيراً من الأوابد التاريخية والمواقع الأثرية الهامة))⁽²⁷⁾.

تأخر النداء الموجه إلى منظمة اليونسكو عشر سنوات من دون أي سبب يذكر غير عدم الاهتمام والاكتراث بالتاريخ البشري والآثاري لسورية، وقد استغرقت الأعوام الثلاثة (1971-1972-1973) من التنقيب، لو كان النداء منذ عام 1964، ربما أمكن إجراء مسوحات كاملة ودقيقة، والحصول على النتائج المرجوة كافة.

ما تزال المتاحف العالمية في برلين وباريس ولندن وغيرها تعرض القطع السورية، وتوثقها، ولا يوجد سيناريو لاستردادها، ولا اتفاقية واضحة ملزمة بإعادة الآثار إلى موطنها، وقد وقعت سورية على اتفاقية باريس لحماية

(27) فيلم طوفان في بلاد البعث: <https://www.youtube.com/watch?v=Egim90uToY&t=5>

المصادر والمراجع

العربية

1. البي. عدنان، من التراب الى التراث، ط1، (دمشق: وزارة الثقافة السورية، 2004).
2. بهنسي. عفيف، التراث الأثري السوري 1، (دمشق: وزارة الثقافة السورية، 2014).
3. كنجو. يوسف، وواكبرا تسونيكبي، تاريخ سورية في مئة موقع أثري، ط1، (د.م: وكالة الشؤون الثقافية في الحكومة اليابانية 2016).
4. كلينكل. هورست، آثار سورية القديمة، قاسم طوير (مترجمًا)، ط1، (دمشق: وزارة الثقافة عام 1985).
5. كوفان. جاك، الوحدة الحضارية في بلاد الشام، سلطان محيسن (مترجمًا)، ط1، (دمشق: مطبعة الشام 1984).
6. عكاشه. ثروت، مذكراتي في السياسة والثقافة، الجزء الثاني ط1، (القاهرة: دار الشروق القاهرة 1988).

المراجع الأجنبية

1. Theya MOLLESON. "The Eloquent Bones of Abu Hureyra" Scientific American, August 1994.
2. G. Van Driel et al., Jebel Aruda 1977-1978.
3. E. Strommenger, Habuba Kabira: Ein Stadt vor 5000 Jahren, Mainz am Rhein (1980).